

# أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة باستخدام نموذج CAMEL (دراسة مسحية على عينة من المصارف الخاصة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)

الباحثة: \*\*زينة خيزران

## □ ملخص □

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم أداء المصارف السورية الخاصة للحكم على تأثير الأزمة السورية في أداء القطاع المصرفي في سورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL. اعتمدت الدراسة أسلوب المسح، وتألّف مجتمع البحث من المصارف السورية الخاصة، وعددها 11 مصرفاً، وتضمنت عينة البحث 6 مصارف خاصة، وتمّ توظيف مؤشرات نموذج CAMEL ضمن نموذج انحدار خطّي متعدد. نتج عن الدراسة أن السيولة، وحجم المصرف يؤثران بشكل طردي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أمّا جودة الأصول، وجودة الإدارة، والقدرة على الربح، والأزمة يؤثرون بشكل عكسي في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. كما أظهرت النتائج أن كفاية رأس المال تؤثر بشكل طردي في العائد على الأصول، وبينما تؤثر بشكل عكسي في العائد على حقوق الملكية، وبما أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية متأثرًا بشكل عكسي بمؤشرات نموذج CAMEL التي استخدمت كمتغيرات مستقلة لتوضيح أثر الأزمة في الأداء المصرفي، فإن الأزمة السورية أثّرت بشكل سلبي في أداء المصارف السورية الخاصة.

**الكلمات المفتاحية:** الأزمة السورية، الأداء المصرفي، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نموذج CAMEL.

\*\* ماجستير - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

## The Impact of the Syrian Crisis on the Performance of the Private Syrian Banks Using CAMEL Model (A Survey Study on a Sample of The Private Banks Registered in the Syrian Commission on Financial Markets and Securities)

### □ ABSTRACT □

This study aimed to analyze and evaluate the performance of the private Syrian banks, to find out the impact of the Syrian Crisis on the performance of the banking sector in Syria through CAMEL model indicators.

A survey methodology was conducted; the research community was consisted of 11 private banks. The research sample included 6 private syrian banks. CAMEL model indicators were inserted in a multiple linearity regression model.

The results of the study revealed that liquidity, and the bank size positively affect on the Return on Assets (ROA) and the Return on Equity (ROE), while the quality of assets, quality of management, ability to profit, and the crisis negatively affect the Return on Assets (ROA) and the Return on Equity (ROE). The results also showed that capital adequacy affects positively the Return on Assets (ROA), while negatively affects the return on equity (ROE). So, as Return on Assets and Return on Equity were negatively affected by the CAMEL indicators which were used as independent variables to explain the crisis influence on Banks performance, Consequently, the Syrian Crisis negatively affected the performance of private Syrian banks.

**Keywords:** Syrian Crisis, Banks performance, ROA, ROE, CAMEL model.

## مقدمة

تعرّضت العديد من الدول خلال الأزمات لآثار سلبية من زيادة البطالة والفقر، وتباطؤ النمو والانتكماش الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض التحويلات المالية إلى الدول النامية، وتقليل منح التسهيلات الائتمانية، وانخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات المالية. أثّرت هذه العوامل في مقاييس الكفاءة المصرفية الكلية، من خلال زيادة عدد حالات التخلف عن سداد القروض وفشل المصارف. يؤدي القطاع المالي دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية وازدهارها، وتُشكّل الصناعة المصرفية العمود الفقري للقطاع المالي، الذي يراكم المدخرات من فائض الوحدات الاقتصادية على شكل ودائع، كما تُعدّ الصناعة المصرفية الداعم الأكبر للاقتصاد بشكل عام، والصناعات بشكل خاصّ في فترات الركود والأزمات الاقتصادية (Getahun، 2015).

في ظلّ ما تشهده سورية منذ عام 2011، والذي يُعدّ واحداً من أخطر التحديات التي تواجهها في تاريخها الحديث. يتمثّل هذا التحدي بأزمة عميقة أثّرت في جميع القطاعات الاقتصادية، حيث أدت إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وانخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي، وازدياد الطلب على العملة الأجنبية، فضلاً عن ارتفاع معدّلات التضخم (نصر وآخرون، 2013).

نظراً للأهمية الكبيرة للقطاع المصرفي، ودوره في التنمية الاقتصادية، والذي يتميّز بشدة حساسيته للاستقرار السياسي والأمني، تمّت دراسة أثر الأزمة السورية على الأداء المصرفي لستة مصارف سورية خاصّة، خلال الأعوام من 2007 إلى 2014، وذلك باستخدام نموذج CAMEL، وتوظيفه ضمن نموذج انحدار خطّي متعدد.

## مشكلة البحث

تتعلق مشكلة البحث بدراسة أثر الأزمة السورية على أداء المصارف السورية الخاصة، حيث تمّ استخدام مؤشرات نموذج CAMEL كمتغيرات مستقلة، وذلك بهدف توضيح أثر الأزمة السورية بشقّها المالي على أداء المصارف، ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة لأنها تُعدّ أكثر المؤشرات شيوعاً واستخداماً لقياس الأداء المصرفي بشكل عام، كما أنها تقيس الربحية المصرفية، وتعكس بدورها الأداء التشغيلي، والقدرة على تحقيق الأرباح، وبالإضافة إلى إمكانية ربطها مع نموذج CAMEL، وتم إضافة متغير وهمي خاص بالأزمة إلى هذا النموذج؛ اقتداءً بالعديد من الدراسات السابقة التي قامت بقياس أثر الأزمات المالية في الأداء المصرفي (Shalchi، 2015؛ Gulzar et al، 2019)، وبناء على ما سبق يمكن طرح الأسئلة البحثية الآتية:

1. ما هو تأثير الأزمة السورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على أداء المصارف السورية الخاصة، ممثلاً بالعائد على الأصول؟
2. ما هو تأثير الأزمة السورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على أداء المصارف السورية الخاصة، ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية؟

### فرضيات البحث

$H_0$  لا تؤثر الأزمة السورية تأثيراً جوهرياً من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على أداء المصارف السورية الخاصة، ممثلاً بالعائد على الأصول.

$H_1$  لا تؤثر الأزمة السورية تأثيراً جوهرياً من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على العائد على حقوق الملكية.

### أهمية البحث

تتركز أهمية البحث في تقديم أدلة تجريبية جديدة ضمن سياق البيئة السورية لتوضيح أثر الأزمة السورية في أداء المصارف التجارية السورية الخاصة. بهدف الوصول إلى نتائج يمكن أن تكون مفيدة لكثير من الأطراف، مثل الإدارة والمنظمين والأكاديميين، ويمكن أن توفر معلومات قيمة للأطراف ذات الصلة، مثل عملاء وإدارة المصارف.

### أهداف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى استخدام مؤشرات نموذج CAMEL لتوضيح أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة ممثلاً بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

### منهجية البحث

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام عينة من المصارف السورية الخاصة، للإجابة على الأسئلة البحثية، وتضمنت عينة الدراسة ستة مصارف خاصة (البنك الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك بيبيلوس سورية، بنك عودة، البنك العربي) حيث تم استبعاد خمسة مصارف خاصة لعدم توافر بياناتها التي تغطي فترة الدراسة، وجمعت البيانات الثانوية من خلال التقارير والقوائم المالية (قائمة الدخل السنوي والميزانية العمومية) المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

نوع الدراسة "دراسة طولانية" وهي تغطي الفترة الممتدة منذ عام 2007 وحتى عام 2014، إذ تم تقسيم الفترة الزمنية للبيانات إلى: أربعة أعوام قبل الأزمة في سورية (2007 إلى 2010)، وأربعة أعوام بعد الأزمة (2011 إلى 2014).

استخدمت الدراسة مؤشرات نموذج CAMEL لتوضيح أثر الأزمة، وأضافت عليه متغيرين آخرين، هما: حجم المصرف لما له من أهمية وتأثير على الأداء المصرفي، وتم اختبار أثره على الأداء المصرفي خلال فترتين زمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية، ومتغير وهمي خاص بالأزمة السورية، يأخذ القيمة صفر في سنوات ما قبل الأزمة والقيمة واحد خلال سنوات الأزمة، وتوظيفهم ضمن نموذج انحدار خطّي متعدد، بما يتوافق مع دراسة Shalchi (2015) في كندا، ودراسة Gulzar et al. (2019) في الباكستان.

يتألف نموذج CAMEL من خمسة عناصر (Shalchi، 2015):

1. كفاية رأس المال (CAR) capital Adequacy Ratio.
2. جودة الأصول (AQ) Assets Quality.
3. جودة الإدارة (MQ) Management Quality.
4. القدرة على الربح (EA) Earning Ability.
5. السيولة (LQD) Liquidity.

المتغيرات الإضافية لنموذج CAMEL (Gulzar et al.، 2019؛ Shalchi، 2015):

1. حجم المصرف (LSIZE) (LSIZE).
2. المتغير الوهمي (Dummy) (DUMMY).

نموذج تقدير العائد على الأصول (ROA) Return on Asset:

$$ROA = a_0 + \beta_1 (CAR) + \beta_2 (AQ) + \beta_3 (MQ) + \beta_4 (EA) + \beta_5 (LQD) + \beta_6 (LSIZE) + \beta_7 (DUMMY)$$

نموذج تقدير العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity:

$$ROE = a_1 + \beta_1 (CAR) + \beta_2 (AQ) + \beta_3 (MQ) + \beta_4 (EA) + \beta_5 (LQD) + \beta_6 (LSIZE) + \beta_7 (DUMMY)$$

$\beta_K$  (K = 1-7): معاملات نموذج الانحدار.

$a_0$  و  $a_1$ : ثوابت المعادلة.

## مجتمع البحث

يتألف مجتمع البحث من المصارف الخاصة المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والبالغ عددها (11) مصرفاً.

## عينة البحث

تتألف البيانات المشمولة في التحليل التقارير والقوائم المالية (بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية) للمصارف الخاصة المنشورة على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية منذ عام 2007 حتى عام 2014، حيث تم اجراء الحصر الشامل ضمن هذه المدة الزمنية وذلك من أجل تضمين أكبر عدد ممكن من المصارف الخاصة في عينة الدراسة حيث بلغ عدد المصارف التي استوفت هذا الشرط ستة مصارف خاصة مسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كما هو موضح في الجدول (1)، وتم تقسيم الفترة الزمنية للبيانات إلى أربعة أعوام قبل الأزمة في سورية (2007 إلى 2010)، وأربعة أعوام خلال الأزمة (2011 إلى 2014).

الجدول (1): قائمة بأسماء مصارف عينة الدراسة، تاريخ تأسيسها، وتاريخ مزاولتها للعمل

اسم المصرف	سنة التأسيس	تاريخ مزاوله العمل
البنك الدولي للتجارة والتمويل	14/12/2003	6/6/2004
بنك بيمو السعودي الفرنسي	29/12/2003	4/1/2004
بنك سورية والمهجر	29/12/2003	2/1/2004
البنك العربي - سورية	24/3/2005	2/1/2006
بنك عودة - سورية	30/8/2005	28/9/2005
بنك بيبيلوس - سورية	20/10/2005	5/12/2005

المصدر: هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية (31-12-2021)

## الدراسات السابقة

### 1. دراسة العقاد (2014)

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب الأزمة المالية العالمية، وكيفية تطورها، والمراحل التي مرت بها، وما تأثيرها على السيولة في المصرف التجاري السوري، نظراً لأهمية السيولة في المحافظة على سلامة العمل المصرفي.

استخدمت الدراسة التحليل المالي، والإحصائي للقوائم المالية المصرف التجاري السوري، وتحليل المؤشرات، والنسب المالية ذات الصلة وهي السيولة، والودائع، والأرباح للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2007 وحتى عام 2012، كما تم استخدام البرنامج الإحصائي الإحصائيات المباشرة Stats Direct لاختبار الفرضيات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات (نسب السيولة، والقروض) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات (الودائع، والأرباح) في المصرف التجاري السوري قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

## 2. دراسة بصّول وعبد الغني (2019)

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن مقارنةً بتأثيرها على أداء المصارف التقليدية.

تألّفت عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين، وهما: البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي، ومصرفين تقليديين، وهما: البنك الأردني الكويتي، وبنك الاتحاد. استخدمت الدراسة مجموعة من المؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة، كما تمّ استخدام الوسط الحسابي، واختبار t-test، وبرنامجين إحصائيين (SPSS و Excel)، لمعرفة الفروق بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية قبل الأزمة المالية العالمية وخلالها، للفترة الزمنية الممتدة منذ عام 2000 ولغاية عام 2014.

أظهرت النتائج أن الأداء المالي للمصارف الإسلامية أفضل منه للمصارف التقليدية قبل الأزمة؛ من حيث نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي، أما في ظل الأزمة المالية فإن الأداء المالي للمصارف الإسلامية كان أفضل من أداء المصارف التقليدية بمجموعة من النسب منها: نسبة العاملين في المصرف إلى إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة، ونسبة ودائع المصرف إلى إجمالي ودائع القطاع المصرفي. أما المصارف التقليدية فقد كان أداؤها أفضل في التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الزراعة والصناعة قبل وخلال الأزمة المالية العالمية.

## 3. دراسة Shalchi (2015)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام المصرفي الكندي، وكذلك العثور على نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المصرفي.

تألف مجتمع البحث من المصارف التجارية الكندية، وتضمنت العينة ثمانية مصارف تجارية كندية كبرى، كما تمّ جمع البيانات المالية (بيان الدخل السنوي والميزانية العمومية) للمصارف الكندية من المكتب المشرف على المؤسسة المالية الكندية The Office Supervising of The Financial Institution (OSFI) خلال الفترة من عام 2006 إلى 2013، باستخدام تحليل نموذج انحدار قاعدة البيانات Panel Data Regression Model وكذلك نموذج CAMEL.

أظهرت النتائج تأثر أداء المصارف الكندية بالأزمة المالية خلال عامي 2008 و 2009، بالإضافة إلى ذلك فإن تحليل أداء المصارف خلال سنوات الدراسة يشير إلى أن المصارف الكندية تتمتع برأس مال جيد، وتعمل بكفاءة بهدف تحقيق الربحية، وبيّنت أنه يمكن تخفيض مستوى مخاطر المصارف في كندا من خلال حجز مقبول للسيولة، وفيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية، فإن معدل الفائدة هو المؤشر الوحيد الذي له تأثير على عوامل الربحية، كما وجدت الدراسة أن هناك انخفاضاً في الأداء الكلي خلال الأزمة المالية العالمية، ولم تتمكن الإدارات من تغطية نفقات التشغيل من خلال دخل حقوق الملكية، وهذا أدى إلى عدم جدوى أداء النظام المالي الكندي خلال سنوات الأزمة.

#### 4. دراسة Sakinc (2018)

هدفت الدراسة إلى البحث في تأثير الأزمة المالية في الصناعة المصرفية في اليونان وتركيا، وذلك من خلال مقارنة الأداء المالي للمصارف المدرجة في بورصات اليونان وتركيا.

تألف مجتمع البحث من المصارف المدرجة في بورصات اليونان وتركيا، وجمعت البيانات من القوائم المالية لهذه المصارف، واستخدمت الدراسة اثنتي عشرة نسبة مالية، وتم تحليل البيانات التي تمّ الحصول عليها باستخدام اختبار  $t$  للعينة المستقلة The independent sample  $t$  test في برنامج SPSS.

أظهرت النتائج أن المصارف في تركيا، باستثناء مخصّصات القروض المتعثرة، كانت أفضل من تلك الموجودة في اليونان فيما يتعلق بنسبة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأسهم، والعائد على الودائع، بالإضافة إلى القروض على الودائع، والقروض على الأصول، وإجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية، والكفاءة والقروض للأصول، كما تمّ دعم نتائج التحليل من خلال وضع الأسواق المالية التي تملكها الدولتان خلال فترة الدراسة.

#### 5. دراسة Toit and Cuba (2018)



هدفت الدراسة إلى البحث في التغيرات في التكلفة، وفعالية الأرباح في الفترة التي سبقت الأزمة المالية وما بعدها، من عام (2004 إلى 2013) للمصارف المدرجة في بورصة جوهانسبرغ (JSE) Johannesburg Stock Exchange في جنوب إفريقيا.

تم الحصول على معلومات المصارف المدرجة في بورصة جوهانسبرغ (JSE) في جنوب أفريقيا وعددها ستة مصارف، وتم استبعاد جميع المصارف غير المدرجة بسبب محدودية المعلومات المتاحة، واستخدمت الدراسة النسب المالية والتحليلات الإحصائية لإيجاد الإحصاءات الوصفية، وقياس قوة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة عن طريق معامل التحديد ( $R^2$ )، ثم تم استخدام تحليل كروسكال-واليس Kruskal-Wallis للاختلاف، وتحليل أنوفا (ANOVA) لتحديد ما إذا كانت الأرباح والتكاليف المصرفية قد تغيرت بشكل كبير مع مرور الوقت.

بيّنت النتائج أنه لم يحدث أيّ تغيير في كفاءة المصارف خلال الفترة السابقة، وأثناء وبعد الأزمة المالية في عام 2009، وأظهرت النتائج أن كفاءة الأرباح كانت مختلفة بشكل كبير بين الفترة السابقة للأزمة المالية وخلالها وبعدها، كما أثبتت الدراسة أن المصارف الصغيرة والمتوسطة كانت أكثر ربحاً وفعالية من حيث التكلفة من المصارف الكبرى، كذلك فقد وجدت أن المصرف الأكثر فعالية من حيث التكلفة كان أيضاً الأكثر كفاءة في الربح.

استناداً إلى الدراسات السابقة، وجدت الباحثة أن أثر الأزمات المالية في الأداء المصرفي اختلف باختلاف البيئة المدروسة، كما تم قياس هذا الأثر باستخدام العديد من الأساليب والمؤشرات التي اختلفت باختلاف البيئات المدروسة، وبناءً عليه قامت الباحثة بدراسة أثر الأزمة السورية من الناحية المالية على أداء المصارف التجارية السورية الخاصة بالاعتماد على مؤشرات نموذج CAMEL، وإعادة اختبار تأثير مؤشرات في أداء المصارف الخاصة، في بيئة الجمهورية العربية السورية، وذلك نظراً لشموليته وقبوله الواسع، واعتماده في العديد من الدراسات السابقة التي هدفت إلى قياس أثر الأزمات المالية في الأداء المصرفي.

### تعريف الأزمات المالية وأنواعها

يمكن تعريف الأزمة المالية (Financial Crisis) أنها التذبذبات التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية المتمثلة بحجم الإصدار، وأسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية وسعر الصرف (Mishkan، 2000).

صنّفت الأزمات المالية إلى أربعة أصناف (Reinhart and Rogoff، 2009؛ Laeven and Valencia، 2010):

### 1. أزمة سعر الصرف أو أزمة العملة

هي أزمة تتمثل باتباع الحكومة لنظام سعر صرف ثابت، مع قيامها بالتوسع في الإنفاق العام بصورة غير طبيعية مما يترتب عليه حدوث عجز كبير في الموازنة العامة، ويمكن لهذا العجز أن يستمر إذا لم تقم الحكومة باتباع سياسات نقدية توسعية تتمثل بإصدار النقد لتمويله، أو اللجوء إلى رفع أسعار الفائدة. هذا يؤدي إلى تصاعد معدلات التضخم، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي تزايد عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ينتج عن استمرار الأزمة لفترة زمنية طويلة استنفاد الاحتياطات الدولية، وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية، مما يؤدي بالنهاية إلى انهيار سعر الصرف الثابت، كما حدث في جنوب شرق آسيا والمكسيك (Dornbusch et al., 1995).

### 2. الأزمة المصرفية

كانت الأزمات المصرفية ظاهرة شائعة عبر التاريخ، فقد قام Reinhart and Rogoff (2009) بإحصاء 268 أزمة مصرفية خلال الفترة الممتدة من عام 1800 حتى عام 2008، في حين أظهر Bordo et al (2001) أن تواتر الأزمات المصرفية قد ازداد في العقود الأخيرة بعد التحرير المالي<sup>1</sup> Financial Liberalization في الثمانينيات. عرّف (Laeven and Valencia، 2008؛ Reinhart and Rogoff، 2009) الأزمات المصرفية على أنها حالات تمّ فيها "استنفاد جزء كبير من رأس مال النظام المصرفي".

يعد التدخل الحكومي في تخصيص أو تسعير الائتمان، والتحرير المالي السريع، وضعف سياسات الإشراف أو التنظيم، من الأسباب الرئيسة للأزمات المصرفية (Caprio and Honohan، 2010؛ Rochet، 2008). وقد شهدت فترة ما بعد السبعينات تواتراً غير مسبوقاً وشديداً في الأزمات المصرفية نتيجة قيام العديد من الدول بتحرير أسواقها المالية ورأسمالها (Laeven and Valencia، 2010).

### 3. أزمة المدفوعات أو أزمة المديونية

هي الأزمة التي تحدث نتيجة عجز إحدى الدول عن سداد ديونها، أو الوفاء بخدمة تلك الديون سواء للدول الأخرى أو ضمن الدولة نفسها، مما يدفع المقرضين إلى الامتناع عن منح قروض جديدة، والعمل على تصفية القروض القائمة. كما أنّ احتمالية حدوث أزمة ميزان المدفوعات في الدول النامية هي أعلى بكثير من الدول المتقدمة. ومن أبرز أزمات المديونية الأزمة التي أصابت دول

<sup>1</sup> التحرير المالي: وسيلة فعالة لتسريع ونيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال إزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة والائتمان المصرفي وتخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي (Alejandro، 1983).

أمريكا اللاتينية في الفترة الممتدة بين عامي 1993-1994. إن أهم ما يميّز الأزمات المالية أنها تحدث بصفة مفاجئة وغير متوقعة نظراً للثقة المفرطة بالمؤسسات المصرفية، وسببها الرئيس التدفق الضخم لرؤوس الأموال إلى الداخل، ويرافقها توسع مفرط وسريع في منح الائتمان، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة (Chernyak et al., 2013).

#### 4. أزمة سوق الأوراق المالية

يواجه سوق الأوراق المالية الكثير من التحديات تتمثل في وقوع مثل هذه الأسواق في أزمة، فرغم الدور الكبير الذي يمكن أن يؤديه سوق الأوراق المالية في الاقتصاد إلا أنه في حالة ما إذا أصيب بأزمة فإنه سوف يقضي على اقتصاد البلد بأكمله (Mishkan, 2000).

أدى انهيار الأسواق المالية في عام 2007 وأزمة الديون التي تلت ذلك في الاتحاد الأوروبي إلى انعدام ثقة كبير في المنتجات المالية والنظام النقدي. كما أدى ظهور نظام الظل المصرفي إلى تغيير الأنماط السلوكية للإدارة بحيث سيطرت مصلحتها الذاتية على مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين. أدت هذه الحوافز الزائفة إلى عمليات الاندماج في النظام المالي مما أدى إلى هياكل السوق التي أصبحت فيها المؤسسات الفردية كبيرة جداً أو متصلة جداً بالفشل (Mishkan, 2000).

بناءً على ما سبق ترى الباحثة أنه على الرغم من اختلاف الأزمات بطبيعتها، فهي تتشارك في العديد من الخصائص، كالتعقيد والتداخل في عناصرها وأسبابها، واستحواذها على الاهتمام، وباعتبار أن الأزمات تواجه كافة القطاعات الاقتصادية، بالتالي فإن الاضطرابات المختلفة جعلت من الأزمة السورية أزمة مالية معقدة أثرت على التوازن الاقتصادي، لذلك سيتم عرض أثر الأزمات على الدول النامية وخصوصاً الأزمة السورية.

## تعريف الأداء المصرفي

يعرّف الأداء المصرفي بأنه انعكاس للطريقة التي يتم بها استخدام موارد المصرف بالشكل الذي يمكنه من تحقيق أهدافه، بالإضافة إلى ذلك يشير مصطلح أداء المصرف إلى اعتماد مجموعة من المؤشرات المالية التي تدل على الوضع الحالي للمصرف، ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة<sup>2</sup>.

## أثر الأزمات على الأداء المصرفي

حلّل Peters et al. (2004) أداء المصارف في لبنان ما بعد الحرب في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1993-2000. وذلك بالاعتماد على مؤشر العائد على الأصول (ROA). وأشارت النتائج إلى تحسّن الأداء المصرفي بالإضافة إلى انخفاض المخاطر، وهذا يعود إلى ثلاثة عوامل خارجية: سياسية (وقف الحرب)، واقتصادية (انخفاض معدل التضخم)، وتنظيمية (متطلبات كفاية رأس المال). وأوصت هذه الدراسة بضرورة زيادة الإقراض المقدم من قبل المصارف الخاصة، وتحرير معدلات الفائدة. كما قيّم Varias and Sofianopoulow (2012) ربحية المصارف التجارية الكبرى العاملة في اليونان أثناء الأزمة. وأشارت النتائج إلى وجود 6 مصارف رابحة فقط من مجمل المصارف التي بلغ عددها 19 مصرف، وأنه ينبغي بذل جهود كبيرة من قبل المصارف غير الربحية من أجل زيادة ربحيتها. كما ناقش Popescu et al. (2016) أداء المصارف في رومانيا بالاعتماد على مؤشر العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROA) للفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2007-2013. وتوصّلت النتائج إلى أن المصارف التي كان أدائها جيد خلال سنوات الأزمة المالية وفترة ما بعد الأزمة قد بلغ 6 مصارف من بين 18 مصرفاً عاملاً في السوق المصرفية في رومانيا، مما يشير إلى أن الأزمة قلّصت من ثقة العملاء بالمؤسسات المصرفية، بالتالي فإن استعادة المصداقية هي التحدي الرئيس الذي يواجهه الجهاز المصرفي.

بينما حاول Al-Muharrami (2015) الإجابة على السؤال التالي: هل يمكن لإحصائيات المصارف ومؤشرات الأداء والكفاءة أن توفر دلالات حول أسباب الأزمات العربية؟، واستخدمت هذه الدراسة مجموعة مؤلفة من 74 مصرفاً في الدول التي حدثت فيها أزمات وهي مصر وليبيا وسورية وتونس واليمن مقابل 241 مصرفاً في 15 دولة عربية أخرى، واعتمد هذا البحث على تحليل بيانات الميزانية العمومية وقائمة الدخل، بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة متمثلة بإجمالي الأصول،

والودائع، وحقوق المساهمين، ونمو صافي الدخل. إضافةً إلى دراسة تطور 315 مصرفاً عربياً من خلال إجراء دراسة مسحية منذ عام 1997 وحتى عام 2010، وتم استخدام العديد من النسب بما في ذلك جودة الأصول، ورأس مال المصرف، والعمليات التشغيلية، والسيولة، والسلامة المالية. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أداء غالبية المصارف في الدول الخمس موضع الدراسة كان أقل من المتوسط، وكان ترتيبها إقليمياً وعالمياً ضعيفاً من حيث الحجم والأداء والكفاءة.

## نموذج CAMEL

يُعدّ نموذج CAMEL أحد أكثر النماذج المستخدمة لتقييم الأداء المصرفي وسلامته (Roma and Sargu، 2013)، وهو نموذج تم إنشاؤه من قبل الجهات الرقابية المصرفية الفيدرالية عام 1980 لتقييم الأداء العام للمصارف، وتم استخدامه لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما يعد مؤشراً سريعاً للإلمام بحقيقة الوضع المالي لأي مصرف، ومعرفة درجة تصنيفه، وأحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتمّ عن طريق الرقابة الميدانية للمصرف. حيث عملت السلطات الرقابية في أميركا على الأخذ بنتائج هذا النموذج كمعيار، والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي للمصرف (Gikas، 2015).

في الآتي توضيح لعناصر نموذج CAMEL، حيث يتألف من خمسة عناصر، وهي:

### 1- كفاية رأس المال

يُعدّ مقياس لحجم رأس مال المصرف الذي يتحقق عنده التوازن بين حجم رأس المال والمخاطر التي يتوقعها المصرف، لذلك يعبر عنه كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر مثل: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية (Chatzi et al.، 2015).

فُسّم مفهوم رأس المال كما حدّته لجنة بازل إلى نوعين؛ بهدف وضع حدود واضحة للتكوين النسبي لمجموع رأس المال وهما:

1- رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى) CAR Capital يتكون من: الأسهم العادية والممتازة والسندات القابلة للتحويل لأسهم، وحقوق الأقلية للشركات التابعة للمصرف.

2- رأس المال التكميلي (المساند) (الشريحة الثانية) Supplementary Capital يتكون من:

- الاحتياطات غير المعلنة التي تسمح بها السلطات النقدية.

- احتياطات إعادة تقويم الموجودات في المصرف سداداً لديونه، والفروقات الناتجة عن الزيادة في الأسهم والأدوات المالية طويلة الأجل.

-المخصّصات العامة: يتم إنشاؤها لمواجهة الخسائر المتوقعة في المستقبل، ولا تشمل تلك المخصّصات الموجهة لديون محددة.

- أدوات رأس المال الهجينة: تشمل أدوات الدّين التقليدي غير المضمونة من الدرجة الثانية. حسب مقررات بازل فقد حُدّد معدّل كفاية رأس المال (Chatzi et al., 2015) كما يلي:

الشريحة الأولى + الشريحة الثانية

إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

(يجب أن تكون هذه النسبة  $\leq 8\%$  كحد أدنى ويمكن أن تصل إلى  $12\%$  حسب بازل 2)

## 2- جودة الأصول

تُعَدّ جودة الأصول ذات أهمية خاصّة في نظام التقييم لأنها جزء أساسي في نشاط المصرف في سعيه لتحقيق الإيرادات، حيث أنّ حيازة المصرف على أصول جيدة يُعَدّ مؤشراً جيداً على زيادة الدخل، وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة، ورأس المال (Ebrahimi et al., 2017).

## 3- جودة الإدارة

تشير جودة الإدارة إلى قدرة مجلس الإدارة، على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر أنشطة المصرف، وضمان التشغيل الآمن والسليم والفعال في الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، ويُعَدّ الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، من خلال تفاعل العديد من العوامل المرتبطة بمهام ومسؤوليات الإدارة، والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات البيئية والمصرفية، وتحقيق الرقابة اللازمة بهذا الخصوص (Alemu and Aweke, 2017).

## 4- الربحية

تُعَدّ إدارة المصرف الأرباح أحد العناصر المهمّة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد إلى متوسط الأصول كنقطة البداية لتقييم الأرباح (Chatzi et al., 2015).

## 5- درجة السيولة

تشير السيولة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ويمكن للمصرف أن يحتفظ بمركز سيولة كافٍ إما عن طريق زيادة المطالب المتداولة، أو عن طريق تحويل موجوداته إلى نقد سريع (Aspal and Dhawan, 2016)، كما يوجد تأثير سلبي لزيادة السيولة على المصارف؛ إذ أن ازدياد الأصول السائلة يعزّز القدرة على جمع النقود خلال فترة قصيرة، ولكنه يقلّل أيضاً من قدرة

الإدارة على الالتزام بمصادقية استراتيجية الاستثمار التي تحمي المستثمرين (Myers and Rajan, 1998).

قامت الباحثة باختيار نسب محددة لقياس عناصر نموذج CAMEL بما يتفق مع العديد من الدراسات التي قامت بدراسة أثر الأزمات في الأداء المصرفي (Shalchi, 2015; Gulzar et al., 2019)، حيث سيتم توظيف عناصره كمتغيرات مستقلة ضمن نموذج انحدار خطي متعدد بهدف توضيح أثر الأزمة السورية في أداء المصارف السورية الخاصة.

### النتائج والمناقشة

#### متغيرات البحث

المتغير المستقل في الدراسة الحالية هو الأزمة السورية، أما المتغير التابع فهو الأداء المصرفي للمصارف السورية الخاصة ممثلاً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية (ROE). حيث تمت دراسة أثر الأزمة السورية من الناحية المالية، من خلال مؤشرات نموذج CAMEL. بناءً على ما سبق يمكن عرض متغيرات الدراسة الحالية على النحو الآتي:

#### المتغيرات التابعة لتحليل الانحدار

$$1. \text{ العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$2. \text{ العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

#### المتغيرات المستقلة لتحليل الانحدار

المتغيرات المستقلة التي استخدمت في نموذج الانحدار هي مؤشرات نموذج CAMEL، وهي كما يلي:

$$1. \text{ كفاية رأس المال (CAR)} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$2. \text{ جودة الأصول (AQ)} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}}$$

$$3. \text{ جودة الإدارة (MQ)} = \frac{\text{الفوائد الدائنة}}{\text{الفوائد المدبنة}}$$

$$4. \text{ القدرة على الربح (EA)} = \frac{\text{التكاليف التشغيلية}}{\text{الإيرادات التشغيلية}}$$

$$5. \text{ السيولة (LQD)} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

$$6. \text{ حجم المصرف (LSIZE)} = \text{إجمالي الأصول}$$

7. المتغير الوهمي (Dummy): متغير وهمي خاص بالأزمة السورية، إذ يأخذ هذا المتغير القيمة (1) في أعوام الأزمة والقيمة (0) في الأعوام قبل الأزمة.

#### طريقة تقدير النموذج

استخدمت الدراسة معادلة انحدار بما يتوافق مع الدراسات (Simai (2013)، (Shalchi (2015)، (Muhmad and Hashim (2015)، (Getahun (2015).  
نموذج تقدير العائد على الأصول (ROA):

$$\text{ROA} = a_0 + \beta_1 (\text{CAR}) + \beta_2 (\text{AQ}) + \beta_3 (\text{MQ}) + \beta_4 (\text{EA}) + \beta_5 (\text{LQD}) + \beta_6 (\text{LSIZE}) + \beta_7 (\text{DUMMY})$$

نموذج تقدير العائد على حقوق الملكية (ROE):

$$\text{ROE} = a_1 + \beta_1 (\text{CAR}) + \beta_2 (\text{AQ}) + \beta_3 (\text{MQ}) + \beta_4 (\text{EA}) + \beta_5 (\text{LQD}) + \beta_6 (\text{LSIZE}) + \beta_7 (\text{DUMMY})$$

$\beta_K$  (K = 1-7): معاملات نموذج الانحدار.

$a_0$  و  $a_1$ : ثوابت المعادلة.

#### الإحصاءات الوصفية

نظراً لكون حجم العينة أقل من 50 وحدة مشاهدة تمّ استخدام اختبار Shapiro-Wilk test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ويبين الجدول (2) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع المتغيرات كانت أكبر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  وعليه تُقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود فرق بين توزيع البيانات والتوزيع الطبيعي، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المتغيرات يتبع التوزيع الطبيعي، وعليه تمّ استخدام الاختبارات المعلمية.

#### الجدول (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

مستوى الدلالة الإحصائية Sig	المتغيرات
0.093	كفاية رأس المال
0.083	جودة الأصول
0.262	جودة الإدارة



0.186	القدرة على الربح
0.140	السيولة
0.277	حجم المصرف
0.061	العائد على الأصول

## اختبار الفرضيات

يبين هذا الجزء من الدراسة بمساعدة نتائج تحليل الانحدار تأثير المتغيرات المستقلة على أداء المصارف السورية الخاصة، متمثلاً بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE). ويُلاحظ من الجدول (3) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، هذا يشير إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية، كما بلغت قيمة  $R^2 = 0.571$ ، ما يعني أنّ 57% من التباين في العائد على الأصول ينسب إلى المتغيرات المستقلة، وهذا ما تؤكد عليه قيمة اختبار Durbin-Watson (1.891) وهي قريبة من (2)، ومن ثم عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

يمكن أن يساعد اختبار Durbin-Watson في معرفة وجود مشكلة بين البيانات. تتراوح نتائج Durbin-Watson بين (0 إلى 4)، وتُحدد القيمة القريبة من (2) عدم الارتباط الذاتي، بينما تُظهر القيمة القريبة من (0) الارتباط الذاتي الإيجابي، والقيمة القريبة من (4) الارتباط الذاتي السلبي.

## الجدول (3): معامل الارتباط للعائد على الأصول

Correlations					Model
Durbin-Watson	Sig. (1-tailed)	Std. Error of the Estimate	R Square	R	
1.891	0.004	0.378	0.571	-0.786	العائد على الأصول

يُلاحظ من الجدول (4) جدول تحليل التباين ANOVA أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$ ، بالتالي يمكن اعتماد النموذج، ولذا نقول أنه يوجد للمتغيرات المستقلة تأثير على العائد على الأصول، وبناءً عليه تقبل الفرضية البديلة (تؤثر الأزمة السورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على العائد على الأصول).

الجدول (4): تحليل التباين ANOVA للعائد على الأصول

ANOVA					
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
0.00	5.096	0.00	7	0.001	Regression
-	-	0.00	40	0.002	Residual
-	-	-	47	0.003	Total

يبين الجدول (5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  لجميع المتغيرات المستقلة، وبالتالي يوجد أثر معنوي للمتغيرات المستقلة على العائد على الأصول. كما يبيّن هذا الجدول التقديرات لقيم معاملات نموذج الانحدار؛ إذ أن المتغير الثابت له القيمة (0.107)، أما معاملات الانحدار لكفاية رأس المال والسيولة وحجم المصرف قيم موجبة، لذا فهي تؤثر إيجاباً على الأداء، بينما لمعاملات الانحدار لجودة الأصول وجودة الإدارة والقدرة على الريح والأزمة قيم سالبة، بالتالي تؤثر سلباً على الأداء، كما يُلاحظ من الجدول (4) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  بالنسبة للعائد على الأصول، ومن ثم فإنّ الأزمة السورية أثّرت في أداء المصارف السورية الخاصة بشكل عكسي.

الجدول (5): معاملات نموذج انحدار العائد على الأصول

Coefficients					
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.047	0.714		0.010	0.107	(Constant)
0.011	1.591	0.405	0.052	0.084	كفاية رأس المال
0.012	-1.576	-0.197	0.002	-0.003	جودة الأصول

0.045	- 0.538	-0.077	0.003	-0.014	جودة الإدارة
0.007	- 3.819	-0.566	0.004	-0.016	القدرة على الربح
0.024	1.289	0.178	0.014	0.018	السيولة
0.022	1.219	0.236	6.15	7.506	حجم المصرف
0.040	0.126	0.0277	0.003	-0.027	الأزمة

## 2. نتائج تحليل انحدار العائد على حقوق الملكية

يُلاحظ من الجدول رقم (6) أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  هذا يشير إلى وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية، كما أنّ قيمة  $R \text{ Square} = 0.597$  مما يعني أن 60% من التباين في العائد على حقوق الملكية ينسب إلى المتغيرات المستقلة، وهذا ما تؤكد عليه قيمة اختبار Durbin-Watson (1.920) وهي قريبة من (2) ومن ثمّ عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

### الجدول (6): معامل الارتباط للعائد على حقوق الملكية

Correlations					Model
Durbin-Watson	Sig. (1-tailed)	Std. Error of the Estimate	R Square	R	
1.920	0.03	0.527	0.597	-0.773	العائد على حقوق الملكية

يُلاحظ من الجدول رقم (7) جدول تحليل التباين ANOVA أنّ القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$ ، بالتالي يمكن اعتماد النموذج، ولذا نقول إنه يوجد للمتغيرات

المستقلة تأثير على العائد على حقوق الملكية، لذلك نقبل الفرضية البديلة (تؤثر الأزمة السورية من خلال مؤشرات نموذج CAMEL على العائد على حقوق الملكية).

جدول (7): تحليل التباين ANOVA للعائد على حقوق الملكية

ANOVA					
Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model
0.00	8.490	0.018	7	0.128	Regression
-	-	0.002	40	0.086	Residual
-	-	-	47	0.214	Total

يبين الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  لجميع المتغيرات المستقلة، بالتالي يوجد أثر معنوي للمتغيرات المستقلة على العائد على حقوق الملكية، كما يبين هذا الجدول التقديرات لقيم معاملات نموذج الانحدار؛ إذ نلاحظ أن المتغير الثابت له قيمة (0.204)، أما لمعاملات الانحدار لكفاية رأس المال وجودة الأصول وجودة الإدارة والقدرة على الربح والأزمة قيم سالبة لذا فهي تؤثر سلباً على الأداء، بينما لمعاملات الانحدار للسيولة وحجم المصرف قيم موجبة بالتالي لها تأثير إيجابي على الأداء، كما يُلاحظ من الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) كانت أصغر من مستوى الدلالة  $a = 0.05$  بالنسبة للعائد على حقوق الملكية، ومن ثم فإن الأزمة السورية أثرت في أداء المصارف السورية الخاصة بشكل عكسي.

الجدول (8): معاملات نموذج انحدار العائد على حقوق الملكية

Coefficients					
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.009	2.726		0.074	0.204	(Constant)
0.019	-1.332	-0.298	0.379	-0.504	كفاية رأس المال

0.035	- 0.528	-0.051	0.017	-0.009	جودة الأصول
0.050	- 0.676	-0.085	0.024	-0.016	جودة الإدارة
0.001	- 3.476	-0.449	0.031	-0.107	القدرة على الربح
0.007	0.116	0.014	0.101	0.011	السيولة
0.039	1.572	0.264	4.427	6.938	حجم المصرف
0.004	0.026	0.004	0.025	-0.247	الأزمة

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1- كفاية رأس المال

أظهرت النتائج أنّ العائد على الأصول يرتبط مع كفاية رأس المال بعلاقة طردية، وتشير هذه النتيجة إلى أنّ الزيادة في صافي الدخل الذي يحققه المصرف خلال الأزمة يعود إلى الزيادة في حقوق الملكية، وهذا يتفق مع دراسة Gulzar et al. (2019) في باكستان، ودراسة Shalchi (2015) في كندا. كما يمكن تفسيرها بأن أصول المصارف زادت زيادةً قسرية، لأنها أُجبرت على الاكتتاب بالدين الحكومي أو زيادة الاحتياطات النقدية.

لكن أظهرت النتائج أنّ العائد على حقوق الملكية يرتبط مع كفاية رأس المال بعلاقة عكسية، تشير هذه النتيجة إلى ارتفاع نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر خلال الأزمة مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وهذا يختلف مع دراسة Gulzar et al. (2019) في باكستان، ودراسة Shalchi (2015) في كندا، كما يمكن تفسيرها بأنّ معظم المصارف السورية الخاصة برزت لديها خلال سنوات الأزمة مشكلة عدم كفاية رأس المال، والمصرف الوحيد الذي كان بمنأى عن هذه الأزمة هو البنك القطري الذي ضاعف رأس ماله خلال تلك السنوات، ولكن لم تتمكن الباحثة من إدراجه ضمن عينة الدراسة وذلك لأنه التحق متأخراً بالسوق المصرفية السورية منذ عام 2009، في حين أن العينة المدروسة تبدأ جميعها منذ عام 2007.

#### 2- جودة الأصول

أظهرت النتائج أنّ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان مع جودة الأصول بعلاقة عكسية، وتشير هذه النتيجة إلى عدم سلامة المبالغ المحجوزة لتقليل مخاطر القروض المتعثرة خلال الأزمة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة Gulzar et al. (2019)، ودراسة Shalchi (2015) من حيث تأثيرها في العائد على الأصول، ولكن يختلف معها من حيث تأثيرها في العائد على حقوق الملكية.

### 3- جودة الادارة

أظهرت النتائج أنّ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان مع جودة الإدارة بعلاقة عكسية، وتشير هذه النتيجة إلى عدم كفاءة الإدارة في تقليل المخاطر التشغيلية خلال الأزمة، وهذا يتفق مع دراسة Shalchi (2015) في كندا.

### 4- القدرة على الربح

أظهرت النتائج أنّ العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان مع القدرة على الربح بعلاقة عكسية، وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف في إدارة إيراداته التشغيلية لتحقيق الأرباح وبالتالي انخفاض أرباحه، وهذا يتفق مع دراسة Shalchi (2015) في كندا، ولكن المصارف تعلن عن أرباح وهمية طيلة فترة سنوات الأزمة تعود إلى فروق تقييم القطع الأجنبي كنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار الصرف.

كما يمكن تفسير العلاقة العكسية بين العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية من جهة، وكل من المتغيرات المستقلة الثلاثة (جودة الأصول، جودة الإدارة، القدرة على الربح) من الجهة المقابلة، أنه شهدت معدلات المتغيرات المستقلة الثلاث تطوراً سالباً خلال سنوات الأزمة نتيجة الإجراءات الانكماشية التي مارستها السلطات النقدية، وعلى رأسها المصرف المركزي خلال هذه السنوات من تقليل منح القروض، ورفع لمعدلات الضمانات والشروط الخاصة بها، وكذلك رفع معدلات الفائدة ليصل بعضها إلى 30%، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القروض وإيراداتها من الفوائد الدائنة إلى مستويات دنيا. يحدث هذا في الوقت الذي كان كل من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية يتطوران بشكل إيجابي، ليس نتيجة كفاءة المصارف في إدارة أصولها، وإنما نتيجة تحقيق هذه المصارف لأرباح آتية من الإجراءات الجديدة التي أجبرت فيها السلطات النقدية هذه المصارف على اتباع المعيار المحاسبي الدولي 21، والذي طُبّق بشكل معدّل عن النسخة الأصلية الواردة في المعيار الدولي، الأمر الذي مكّن هذه المصارف من دمج الأرباح الناتجة

عن مراكز القطع الأجنبي كنتيجة للارتفاع المستمر في أسعار الصرف مع أرباحها التشغيلية، وهي أرباح غير محققة، لتُظهر تلك المصارف أخيراً على أنها رابحة، ولكنها في حقيقة الأمر كانت تتكبد خسائر طيلة سنوات الأزمة حيث يتوجب التحذير من أن الاستمرار في هذا التطبيق للمعيار على الشكل المعدل المعمول فيه، من شأنه المساس بالقيمة الحقيقية لرأس مال المصارف، لأن الأرباح التي ظهرت هي أرباح صورية وليست حقيقية، وستخضع للتوزيع وكذلك للضريبة.

#### 5-السيولة

أظهرت النتائج أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان مع السيولة بعلاقة إيجابية، وتشير هذه النتيجة إلى ارتفاع سيولة المصرف خلال الأزمة، وتمويل القروض الممنوحة من الودائع مع الاحتفاظ باحتياطات جيدة، وهذا يتفق مع دراسة Shalchi (2015) في كندا، ويختلف مع دراسة Gulzar et al. (2019) في باكستان.

#### 6-حجم المصرف

أظهرت النتائج أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية يرتبطان مع حجم المصرف بعلاقة إيجابية، وتشير هذه النتيجة إلى أن المصارف الخاصة الكبرى العاملة في سورية في ظل الأزمة تعمل بكفاءة مما ينعكس بشكل إيجابي على أرباحها، وهذا يتفق مع دراسة Gulzar et al. (2019) في باكستان، ودراسة Shalchi (2015) في كندا.

#### 7-الأزمة

وأخيراً أظهرت النتائج أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية تأثراً بشكل سلبي بالأزمة، وهذا يتفق مع دراسة Shalchi (2015) في كندا، ويختلف مع دراسة Toit and Cuba (2018) في جنوب إفريقيا حيث وجدت أن الأزمة لا تؤثر على الأداء. تعد النتائج خاصة ببيئة البحث، لذلك يمكن استخدامها من قبل أصحاب المصلحة المعنيين ببيئة البحث على اختلافهم، وذلك من خلال العمل على تحسين كفاية رأس المال لما لها من أثر إيجابي

في تحسين ربحية المصارف، مما يمكنها من تحمل الخسائر غير المتوقعة التي قد تنشأ خلال الأزمة، ويحافظ على الرافعة المالية عن طريق منح ائتمان إضافي. بالإضافة إلى إمكانية حجز مخصصات كافية لمواجهة الزيادة في القروض المتعثرة خلال الأزمة، وخاصةً في المصارف التي تتمتع بجودة أصول منخفضة، والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة للمصارف الخاصة.

كما يُنصح أن تتم زيادة عمليات المصارف، بالإضافة إلى العمل على حجز مقبول للسيولة لخفض مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف بهدف التقليل من الآثار السلبية للأزمة. إضافة لذلك يمكن التوسع بإجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة على مستوى القطاعات الأخرى؛ إذ أن اختلاف القطاعات قد يظهر نتائج مختلفة.



## References:

- ALEJANDRO, C. *good-bay financial repression, hello financial crash*. Journal of Development Economics, Vol. 19, 1983, 1-24.
- Alakad, N. *The global financial crisis and its impact on liquidity in banks- an applied study on the commercial bank of Syria*. 2014, master thesis- Syria. مرجع عربي
- Basool, M; ABD AL GANY, y. *the financial performance of banks in light of the global economic crisis- a comparative study between Islamic banks and Jordanian conventional banks*. 2019, the Arab journal of science and research publishing, 15(2), 1-25. مرجع عربي
- ALEMU, M; AWEKE, M. *Financial Performance of Private Commercial Banks in Ethiopia: A CAMEL Approach*. International Journal of Scientific and Research Publications, vol. 7, No.10, 2017, 2250-3153.
- AL-MUHARRAMI, S. *Arab Banks during Tranquil and Turbulent Times: A Reflection of Arab Economies*, Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. 6, No.4, 2015, 2039- 2117.
- ASPAL, P; DHAWAN, S. *Camels Rating Model For Evaluating Financial Performance of Banking Sector: A Theoretical Perspective*. International Journal of System Modeling and Simulation, Vol. 1, No. 3, 2016, 10-16.
- BORDO, M; EICHENGREEN, B; KLINGEBIEL D; MARTINEZ-PERIA, MS. *Is the crisis problem growing more severe?*. Econ. Policy, Vol. 16, 2001, 51–82.
- CAPORALE, G; LODH, S; NANDY, M. *The performance of banks in the MENA region during the global financial crisis*. Research in International Business and Finance. 2017, 1-26.
- CAPRIO, G; HONOHAN, P. *Banking crises*. In The Oxford Handbook of Banking, ed. AN Berger, P Molyneux, JOS Wilson, Vol. 26, 2010, 673–92.
- CHATZI, G. DIAKOMIHALIS, N AND CHYTIS, T. *Performance of the Greek banking sector pre and throughout the financial crisis*. Journal of Risk & Control, Vol. 2, No. 1, 2015, 45-69.
- CHERNYAKA, O; KHOMIAKA, V; CHERNYAKB, Y. *The Main Triggers of the Balance of Payment Crisis in the Eastern Europe*. Procedia Technology, Vol. 8, 2013, 47 – 50.
- DORNBUSCH, R; GOLDFAJN, I; VALDEZ, R. *Currency Crises and Collapses*. Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 2, 1995, 219-293.
- EBRAHIMI, S; BAHRAMINASAB, A; SEYEDI, F. *The Impact of CAMEL Indexes on Profit Management in Banks Listed on Tehran Stock Exchange*.

- International Review of Management and Marketing, Vol. 7, No. 2, 2017, 421-429.
- GETAHUN, M. *Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia: CAMEL Approach*. Unpublished Master's thesis. Accounting and Finance. Addis Ababa University, Addis Ababa: Ethiopia. Vol. 6, No. 4, 2015, 1-66.
  - GIKAS, G. *CAMELS and Greek Banking Sector Performance during the crisis - an analysis and review of the evidence*. 2015, 1-13.
  - GULZAR,S; JAN, S ; AFZAL, B. *Global Financial Crisis and its Implications on the Performance of Financial Sector of Pakistan*. City University Research Journal, Vol. 9, No. 2, 2019, 374-386.
  - LAEVEN, L; VALENCIA, F. Systemic banking crises: a new database. Int. Monet. Fund Work. Pap, Vol. 08, No. 224, 2008.
  - MISHKAN, F. *Financial policies and prevention of Financial crisis in emerging market countries*. paper of nber conference , economics of financial crisis, No. 8087,2000,1-42.
  - MYERS, S; RAJAN, R. *The Paradox of Liquidity*. The Quarterly Journal of Economics, Vol. 113, No.3, 1998, 733-771.
  - NASR, R; MAHSHI, Z; ABU ISMAIL, K. *The Syrian Crisis, the Roots and the Economic and Social Impacts*. 2013, Syrian Center for Policy Research, 1-86. مرجع عربي
  - PETERS, D; RAAD, E; JOSEPH; JR. *The Performance of Banks in Post-war Lebanon*. International Journal of Business, Vol. 9, No. 3, 2004, 261-286.
  - POPESCU, J; MEIȚĂ, N; POPA, B. *A Comparative Analysis of Bank Performance in Romania in the Period before the Global Financial Crisis and Post-Crisis*. Finances – The challenges of the future, Vol. 18, No. 36, 2016, 36-44.
  - REINHART, C; ROGOFF, K. *This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton, NJ: Princet. Univ. Press. 2009, 496 pp.
  - ROCHET, J-C. *Why Are There So Many Banking Crises? The Politics and Policy of Bank Regulation*. Princeton, NJ: Princet. Univ. Press. 2008, 336 pp.
  - SHALCHI, S. *An Analysis of the Performance of the Canadian Banks during the Global Financial Crisis*. Unpublished Master's thesis. Banking and Finance. Cyprus, Eastern Mediterranean University, 2015.

- TOIT, E; CUBA, Y. *Cost and profit efficiency of listed South African banks pre and post the financial crisis*. Research in International Business and Finance, Vol. 45, 2018, 435-445.
- VARIAS, A AND SOFIANOPOULOU, S. *Efficiency evaluation of Greek commercial banks using data envelopment analysis*. Lectures Notes in Management Science, Vol. 4, 2012, 254-261.

